

## المحتويات

الصفحة

1	الفصل الثاني عشر : الاقتصاد الفلسطيني
1	نظرة عامة
1	السكان والقوى العاملة والبطالة
2	أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية
6	التطورات المالية
6	الجهاز المصرفي
7	العون الخارجي وإعادة التأهيل والتنمية
8	ملاحق الفصل الثاني عشر : (1/12)

## نظرة عامة

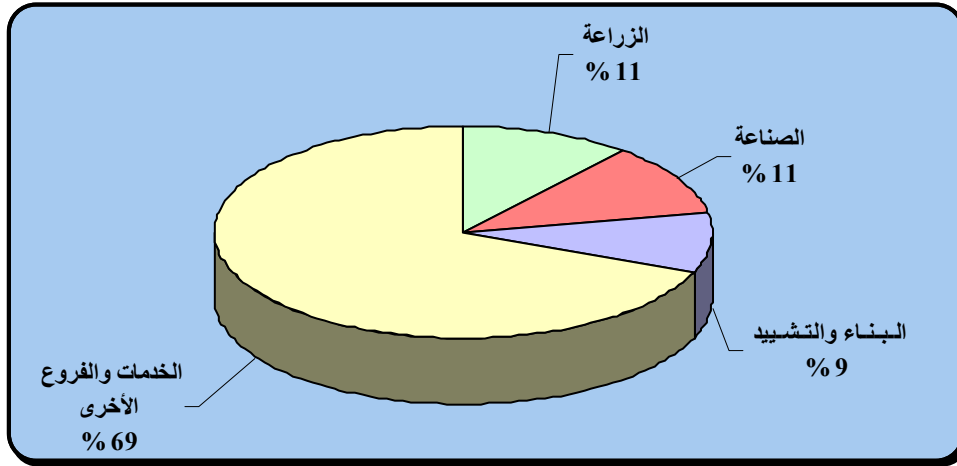
بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الجارية) 4,462 مليون دولار عام 2004، مرتفعاً بنسبة 5.7 في المائة عن عام 2003. إلا أن نصيب الفرد من الدخل القومي لم يتغير عن عام 2003 وبقي بحدود 1,200 دولار. وارتفع معدل البطالة إلى 55.8 في المائة، كما ارتفع معدل التضخم إلى 18 في المائة عام 2004. وأدى تمادي إسرائيل في ممارساتها إلى المزيد من المعوقات المالية على أداء السلطة الفلسطينية مما اضطرها إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي. وشارك في الدعم الخارجي العديد من الدول والمؤسسات الدولية المتخصصة والهيئات والجمعيات، بالإضافة إلى الدعم العربي الرسمي والشعبي. ولقد شكل الدعم العربي نسبة 63.5 في المائة من إجمالي الدعم الدولي والسنوي المقدم إلى السلطة الفلسطينية، خلال الفترة 2000-2004.

## السكان والقوى العاملة والبطالة

بلغ عدد السكان 3.880 مليون نسمة عام 2004، يعيش قرابة 60 في المائة منهم في الضفة الغربية، والنسبة الباقية في قطاع غزة، حيث بلغ معدل النمو السكاني قرابة 4.4 في المائة. ويصل عدد من هم في سن العمل (15- 65 سنة) ما نسبته 35 في المائة من السكان، أي قرابة 1.4 مليون نسمة، ويدخل سوق العمل ممن يبحثون عن فرصة عمل وقادرين عليه قرابة 814.8 ألف، يعمل منهم بالفعل 360 ألف فقط، لتصل نسبه البطالة إلى حوالي 55.8 في المائة. ويعد هذا المعدل عالياً، ومع إضافة ارتفاع معدل الإعالة الذي يبلغ واحد إلى تسعة في المتوسط حيث يتكفل كل عائل أسرة بإعالة تسعة أفراد في المتوسط بما يؤشر إلى مدى استفحال أثر البطالة على معيشة الشعب الفلسطيني.

توزع العمالة الفعلية الفلسطينية التي تبلغ حوالي 360 ألف عام 2004، بين نسبة 12 في المائة (قرابة 43 ألف نسمة) في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، ويعمل الباقي وعددهم 317 ألف نسمة في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. وتشكل العمالة في القطاع العام والخدمات الأخرى نسبة 69 في المائة، ويعمل ما نسبته 11 في المائة في كل من قطاع الزراعة والصيد والغابات وقطاع الصناعة والتعدين على التوالي، وما نسبته 9 في المائة في قطاع البناء والتشييد، الشكل (1).

الشكل (1) : توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية  
2004



### أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 مقارنة بعام 2003، حيث بلغ بالأسعار الجارية قرابة 4,462 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 5.7 في المائة عن عام 2003، كما ارتفع الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 6.3 في المائة ليلبغ 4,740 مليون دولار في عام 2004، بعد أن كان قرابة 4,461 مليون دولار في عام 2003. ومقارنة بالفترات السابقة عما كان عليه الوضع الاقتصادي في عام 1999، فلقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2 في المائة، والدخل القومي الإجمالي بنسبة 13.1 في المائة عن عام 1999. وأخذاً في الحسبان التضخم والفرق الكبير في معدلات القيم والأسعار الجارية والأرقام القياسية، فقد انخفضت معدلات أداء الاقتصاد وقيمتة الحقيقية، مما انعكس على متوسط نصيب الفرد الفلسطيني، سواء من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، خاصة مع تزايد عدد السكان.

لقد انخفض نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2004 بنسبة 3.3 في المائة ليلبغ 590 دولار، كما انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ليلبغ 731 دولار في عام 2004، وذلك مقارنة بنحو 820 دولار في عام 2003، أي بانخفاض نسبته 10.9 في المائة. وبالمقارنة أيضاً، مع عام 1999 انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بنسبة 28.1 في المائة حيث بلغ في ذلك العام 1,017 دولار. وإذا أضفنا إلى هذه المعدلات الحقيقية انخفاض قيمة الشيكال والذي يشكل نسبة 65 في المائة من معدلات التداول في السوق الفلسطيني، إضافة إلى معدلات التضخم التي تصدرها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني، يتبين فداحة التدني الحقيقي لنصيب الفرد من الدخل ومستوى معيشتة، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان دون خط الفقر.

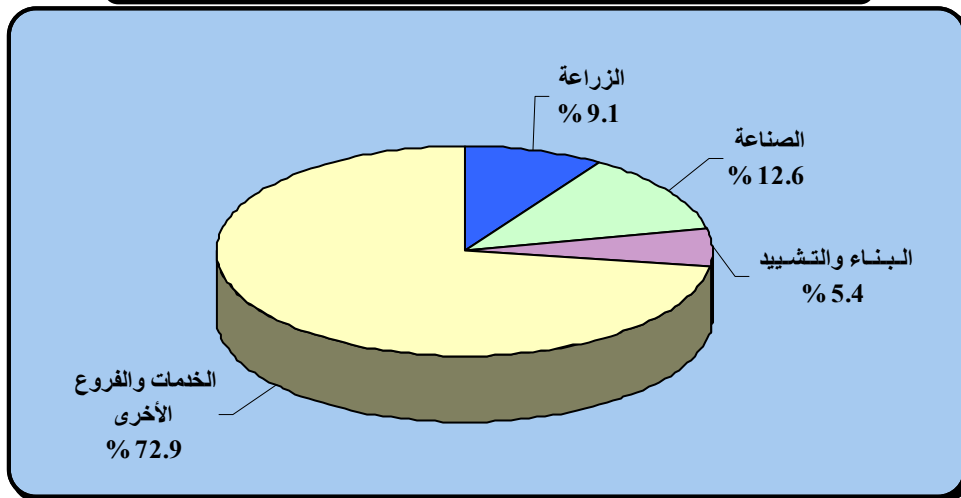
وواكب انخفاض المؤشرات الاقتصادية السابقة لكل من المعدلات الحقيقية لنصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ارتفاع نسبي محدود في مؤشرات الاستثمار مقارنة بالعامين الأخيرين، حيث ارتفع مجموع الاستثمار بنسبة 5.7 في المائة لعام 2004، وبقيت حصة الاستثمار الخاص عند ما نسبته 53 في المائة من إجمالي

الاستثمار، خلال عامي 2003 و2004، كما بقيت أيضاً حصة الاستثمار العام ثابتة خلال العامين المذكورين عند نسبة 47 في المائة من إجمالي الاستثمار. وبمقارنه مجموع الاستثمار لعام 2004 بعام 1999، فقد انخفض من 1.8 مليار دولار إلى قرابة مليار دولار، أي ما نسبته 41.5 في المائة. وبلغ الانخفاض أقصاه في الاستثمارات الخاصة بمعدل 47.2 في المائة، كما انخفضت نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المائة في عام 1999 إلى 23.7 في المائة في عام 2004.

وترتب على المؤشرات السابقة ارتفاع معدلات الاستهلاك بشقيه العام والخاص، حيث أصبح يشكل نسبة 132 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان يشكل نحو 123 في المائة في عام 1999، وارتفع الاستهلاك من 4,578 مليون دولار في عام 2003 ليصل إلى 5,896 مليون دولار في عام 2004. وشكل الاستهلاك الخاص نسبة 80 في المائة من مجموع الاستهلاك، أما النسبة الباقية وهي 20 في المائة فتشكل نصيب الاستهلاك العام. ومع زيادة معدلات التضخم التي بلغت 18 في المائة في عام 2004، مقارنة بنحو 5.5 في المائة في عام 1999، فقد زادت المعاناة المعيشية للشعب الفلسطيني.

وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية، فقد أثرت الممارسات الإسرائيلية على أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، مما أدى إلى انخفاض معدلات مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية على النفاذ إلى الأسواق العربية المجاورة والأسواق الدولية، رغم التسهيلات الممنوحة لها والإعفاءات والاتفاقات الدولية. وانعكست هذه الممارسات على ضآلة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتعد مساهمة القطاع الزراعي نسبة 9.1 في المائة، والقطاع الصناعي بنحو 12.6 في المائة، والبناء والتشييد بنحو 5.4 في المائة، وبلغت نسبة مساهمة الخدمات والفروع الأخرى بنحو 72.9 في المائة، في حين وصلت هذه المعدلات في عام 1999 إلى نحو 10.2 في المائة، 14.9 في المائة، و11 في المائة، و63.9 في المائة، على التوالي، الشكل رقم (2).

الشكل (2) : مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني  
2004



## القطاع الزراعي

ساهم القطاع الزراعي بما نسبته 9.1 في المائة في توليد الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، وهي نسبة المساهمة نفسها لعام 2003، بعد أن بلغت نحو 10.2 في المائة في عام 1999. وأما بالنسبة لمساهمة العمالة في القطاع الزراعي فقد بلغت 11 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام 2004 مقارنة بنسبة 12 في المائة في عام 2003، ونسبة 12.6 في المائة عام 1999. ويعود تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى استيلاء إسرائيل على المزيد من أخصب الأراضي الفلسطينية لتوسيع المستعمرات، وكذلك هيمنتها على أكثر من 82 في المائة من المياه الفلسطينية، وحرمان الزراعة الفلسطينية من المدخلات الإنتاجية كالآلات والبذور والأسمدة والمعدات، وهذه تعتمد في استيرادها على نسبة 85 في المائة من إسرائيل، بالإضافة على هيمنة إسرائيل على أكثر من 70 في المائة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و50 في المائة من أراضي قطاع غزة.

## القطاع الصناعي

بقيت مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عند نسبة 12.6 في المائة في عامي 2003 و2004، في حين وصلت مساهمته إلى 14.9 في المائة في عام 1999، كما بقيت أيضاً مساهمة العمالة في القطاع الصناعي عند 11 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في عامي 2003-2004، بعد أن سجلت ما نسبته 15.5 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام 1999. ويرجع تدني المعدلات السابقة للممارسات الإسرائيلية التي تمثلت في تدمير أكثر من 80 في المائة من الورش والمصانع الفلسطينية تحت ذريعة إنتاجها للأسلحة، بجانب حرمان الصناعة الفلسطينية من مدخلاتها الإنتاجية والتي يستمد أكثر من 90 في المائة منها من إسرائيل، إضافة إلى حرمانها من التجديد والتحديث والتصدير وحتى التدريب.

## قطاع البناء والتشييد

حافظ قطاع البناء والتشييد على أدائه، حيث استقرت معدلات مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي عند 5.4 في المائة فقط في عامي 2003 و2004، بعد أن شكلت مساهمته 11 في المائة في عام 1999. كما لم يعد هذا القطاع يوفر فرص عمل مجزية للعمالة الفلسطينية كما في السابق، فبعد أن وصلت نسبة العمالة فيه 22.1 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام 1999، بلغت هذه النسبة 9 في المائة في عامي 2003 و2004. ويعزى هذا التدني إلى انعدام الأمن واستمرار عمليات الهدم الإسرائيلية للمؤسسات وآلاف المنازل والبنى الأساسية، ومنع الإنشاءات، والحرمان من دخول مستلزمات البناء والمدخلات الإنتاجية، بجانب توقف برامج الإعمار والتنمية في ظل الممارسات الإسرائيلية اليومية في هدم المباني.

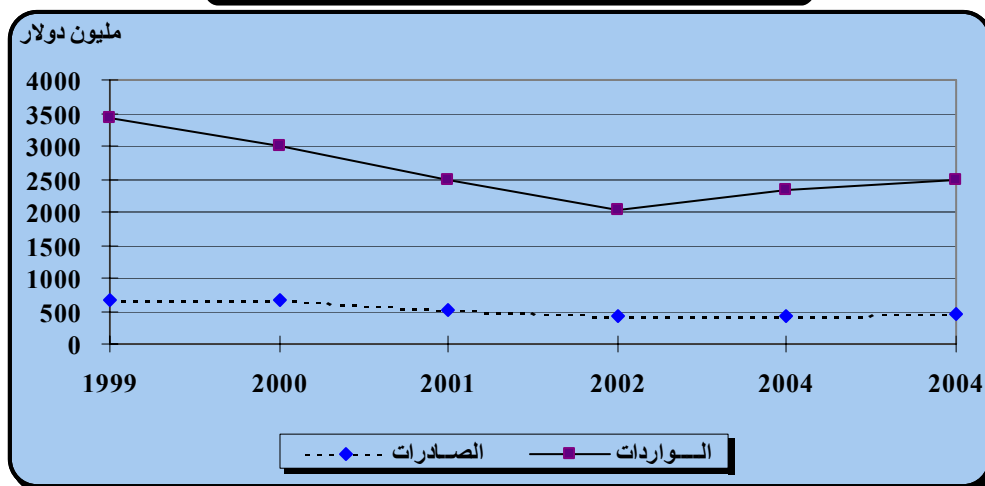
## قطاع الخدمات

بلغت مساهمة قطاع الخدمات العامة والحكومية والخدمات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 72.9 في المائة في عامي 2003 و2004، وذلك مقارنة بنسبة 63.9 في المائة في عام 1999، كما استوعب هذا القطاع نسبة 69 في المائة من العمالة الموظفة في عام 2004، مقابل 68 في المائة في عام 2003، في حين لم تتعد النسبة 49.8 في المائة في عام 1999. وتقلصت مساهمة بعض الخدمات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، مثل السياحة، وذلك في ظل انعدام الأمن والاستقرار واستمرار الممارسات الإسرائيلية، وإغلاق أكثر من 85 في المائة من المنشآت السياحية، وتدني فعاليات قطاع النقل والمواصلات والاتصالات.

## التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية الفلسطينية في عام 2004 مقارنة بعام 2003، وإن كانت قد ظلت أقل من قيمتها لعام 1999. فنجد أن الصادرات الفلسطينية من السلع بلغت قرابة 464 مليون دولار في عام 2004، أي بنسبة زيادة بلغت 7.7 في المائة عن العام 2003، ولكن بنسبة انخفاض بلغ 30.4 في المائة عن عام 1999، حيث وصلت قيمة الصادرات في ذلك العام إلى 667 مليون دولار، مشكلة نسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة بنسبة 10 في المائة في عام 2004. أما في جانب الواردات السلعية، فقد بلغت قيمتها 2,480 مليون دولار في عام 2004 ونسبة زيادة قدرها 5.8 في المائة عن عام 2003. وشكلت الواردات نسبة 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004. وبالمقارنة، فقد بلغت الواردات 3,421 مليون دولار في عام 1999 مشكلة ما نسبته نحو 76 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. هذا، وتشكل التجارة الخارجية مع إسرائيل نسبة 96 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية. أما بالنسبة لتقديرات الميزان التجاري، فقد بلغ العجز فيه قرابة 2,016 مليون دولار، مقارنة بنحو 1,914 مليون دولار في عام 2003، في حين بلغ العجز ما مقداره 2,754 مليون دولار في عام 1999، الشكل (3).

الشكل (3) : إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات للأراضي الفلسطينية، 1999 - 2004



## التطورات المالية

فرضت إسرائيل المزيد من المعوقات المالية على أداء السلطة الفلسطينية في السنوات الأربع الأخيرة، بدءاً من عدم دفع مستحقات السلطة من إيرادات الجمارك رغم انخفاض عوائدها بسبب تدني وتراجع الصادرات والواردات وامتناع إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية المتراكمة من حقوق المقاصة وضريبة القيمة المضافة وفق اتفاق باريس الموقع بين الجانبين في أبريل 1994. وتقدر السلطة الفلسطينية هذه المستحقات بأكثر من نصف مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2004، هذا إلى جانب تدقيق وتحكم إسرائيل في التحويلات الفلسطينية القادمة من الخارج بحجة عدم دعم الإرهاب، حيث أدت هذه الممارسات إلى تزايد فجوة العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، مما اضطر السلطة إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي، حيث بلغ إجمالي الدين العام أكثر من 1,450 مليون دولار في عام 2004، بعد أن كان قرابة 1,285 مليون دولار في عام 2003 ولم يكن قد تعدى 566 مليون دولار في عام 1999.

وبلغ إجمالي النفقات العامة قرابة 1,764 مليون دولار في عام 2004، أي بزيادة نسبتها 16.6 في المائة عن موازنة عام 2003، واستحوذت النفقات الرأسمالية على 14.8 في المائة من إجمالي النفقات العامة في عام 2004، في حين كانت 17 في المائة في عام 2003. واستحوذت النفقات الجارية على نسبة 85.2 في المائة في عام 2004، مقابل 83 في المائة في عام 2003، واحتلت الرواتب الحكومية النصيب الأكبر من النفقات الجارية بنسبة 58.2 في المائة، والنفقات التشغيلية بنسبة 23.9 في المائة والنفقات التحويلية بنسبة 18 في المائة.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة قرابة 1,562 مليون دولار في عام 2004، أي بزيادة نسبتها 23.4 في المائة عن موازنة عام 2003، حيث استحوذت الإيرادات الجارية ( إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية) على نسبة 61 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، وشكلت النسبة الباقية 39 في المائة مساهمات المنح العربية والدولية لدعم الموازنة العامة والتي بلغت 615 مليون دولار في عام 2004 مقابل 518 مليون دولار في عام 2003، وشكل عجز الموازنة نسبة 11.5 في المائة من الموازنة العامة في عام 2004 مقابل نسبة 16.3 في المائة في عام 2003.

## الجهاز المصرفي

حافظ الجهاز المصرفي على عدد البنوك العاملة في الضفة والقطاع والبالغ 22 مصرفاً، ولكن بزيادة الفروع التي بلغت 135 فرعاً بنهاية عام 2004، كما قام الجهاز المصرفي بأداء دوره في إطار استمرارية التنسيق بين سلطه النقد ومختلف المصارف، رغم الصعوبات والمضايقات الإسرائيلية واستمرار الحصار والإغلاق والحوادث. وقد بلغ إجمالي الموجودات 5,114 مليون دولار في عام 2004، والتي تشكل زيادة بنسبة 8.1 في المائة من موجودات عام 2003، كما تزايدت ودائع العملاء المقيمين وذلك بزيادة نسبتها 9.1 في المائة، حيث بلغت قرابة 3,870 مليون دولار في عام 2004، مقابل قرابة 3,548 مليون دولار في عام 2003.

وقدمت المصارف تسهيلات ائتمانية بلغت قرابة 1,428 مليون دولار في عام 2004 مقارنة بحوالي 1,072 مليون دولار في عام 2003، مرتفعة بذلك بنسبة 33 في المائة عن عام 2003. وقدم الجهاز المصرفي ما نسبته 71 في المائة من حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، حيث بلغ ما قدمه قرابة 1,013 مليون دولار في عام 2004 مقابل مبلغ 823 دولار مليون في عام 2003.

## العون الخارجي وإعادة التأهيل والتنمية

مثل الدعم الخارجي عونا هاما لدعم صمود الاقتصاد الفلسطيني أمام الممارسات الإسرائيلية، وينظر إليه كأساس محوري لدعم بناء وإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني المستقل. وتدفع العون الخارجي إلى السلطة الفلسطينية منذ عام 1994 بمعدل 400 مليون إلى 500 مليون دولار سنوياً حتى عام 2004، وجاء ذلك في صورة نقدية أو عينيه لتطوير بنى أساسيه أو سد العجز في الموازنة أو تأهيل مشاريع تنموية.

ولقد شكل الدعم العربي نسبة 7.3 في المائة من إجمالي الدعم الدولي للفترة 1994 حتى 2000، ثم شكل نسبة 63.5 في المائة للفترة من عام 2000 حتى 2004، حيث بلغ الدعم العربي قرابة 30 مليون دولار في عام 2000، ارتفع إلى 430 مليون دولار في عام 2001، وبلغ حوالي 331 مليون دولار في عام 2002، وانخفض إلى ما يقرب من 126 مليون دولار في عام 2003، وبلغ قرابة 84 مليون دولار حتى سبتمبر 2004. أما التمويل الأجنبي فقد بلغ قرابة 24 مليون دولار و100 مليون دولار و172 مليون دولار و124 مليون دولار و264 مليون دولار على التوالي للسنوات 2000 إلى 2004.

وقدمت الدول العربية دعمها وفق نسب متفاوتة، حيث قدمت السعودية نسبة 43.2 في المائة، والإمارات نسبة 18.1 في المائة، والكويت نسبة 17.9 في المائة، وقطر 5.3 في المائة، والجزائر 4.3 في المائة، ومصر 3.4 في المائة، وكل من عمان واليمن وسورية والبحرين وتونس وليبيا والأردن والمغرب والسودان بنسب تراوحت بين 1 في المائة و1.5 في المائة.



ملحق (1/12) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2004-1999)

(مليون دولار أمريكي)

*2004	*2003	2002	2001	2000	1999	البيانات
3,880.0	3,720.0	3,560.0	3,311.8	3,224.5	3,084.9	السكان (بالآف)
814.8	759.0	726.0	717.0	711.9	681.8	القوة العاملة (بالآف)
360.0	379.0	498.8	520.7	611.5	601.3	عدد العاملين (بالآف)
55.8	50.1	31.3	27.4	14.1	11.8	معدل البطالة (%)
43.0	49.0	51.4	71.3	119.9	138.3	العمالة في إسرائيل (بالآف)
317.0	330.0	447.4	449.4	491.6	463.0	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآف)
						توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
11.0	12.0	14.3	12.0	13.7	12.6	الزراعة
11.0	11.0	12.9	14.0	14.3	15.5	الصناعة
9.0	9.0	10.9	14.6	19.7	22.1	البناء والتشييد
69.0	68.0	61.4	59.4	52.3	49.8	الخدمات والفروع الأخرى
4,462.4	4,221.7	3,779.8	4,136.3	4,441.8	4,516.5	الناتج المحلي الإجمالي
4,740.0	4,460.5	4,010.0	4,404.0	5,274.2	5,453.8	الدخل القومي الإجمالي
1,206.1	1,180.5	1,091.0	1,253.9	1,410.1	1,495.7	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
590.0	610.0	706.0	790.0	820.0	850.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
1,200.0	1,200.0	1,127.0	1,306.0	1,636.0	1,767.0	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)
731.0	820.0	875.0	930.0	970.0	1,017.0	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار)
						مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي %
9.1	9.1	9.2	8.3	9.5	10.2	الزراعة
12.6	12.6	14.1	14.8	15.7	14.9	الصناعة
5.4	5.4	3.8	4.4	5.6	11.0	التشييد والبناء
72.9	72.9	72.9	72.5	69.2	63.9	الخدمات والفروع الأخرى
1,179.2	1,115.6	1,266.8	1,311.6	1,173.2	1,044.0	الاستهلاك العام
4,717.1	4,462.7	3,806.3	4,084.3	4,412.9	4,488.3	الاستهلاك الخاص
5,896.3	4,578.3	5,073.1	5,395.9	5,586.1	5,532.3	مجموع الإستهلاك
132.1	108.4	134.2	130.5	125.8	122.5	نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي %
496.0	469.2	311.6	426.4	563.2	746.1	الاستثمار العام
559.5	529.3	358.5	574.0	795.8	1,059.0	الإستثمار الخاص
1055.5	998.5	670.1	1,000.4	1,359.0	1,805.1	مجموع الإستثمار
23.7	23.7	17.7	24.2	30.6	40.0	نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي %

تابع ملحق (1/12) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2004-1999)

(مليون دولار أمريكي)

*2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيانات
464.0	431.0	431.0	504.0	658.0	667.0	صادرات السلع (فوب)
2,480.0	2,345.0	2,023.0	2,499.0	3,000.0	3,421.0	واردات السلع (فوب)
2,016.0-	1,914.0-	1,592.0-	1,995.0-	2,342.0-	2,754.0-	عجز الميزان التجاري (-)
10.0	10.0	11.0	12.3	15.0	15.0	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
56.0	56.0	54.0	60.0	67.5	76.0	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1,764.0	1,513.0	1,249.0	1,679.0	1,364.0	1,194.4	إجمالي النفقات العامة (الموازنة العامة)
261.0	257.0	200.0	223.0	423.8	267.4	النفقات الرأسمالية
14.8	17.0	16.0	39.5	31.1	22.4	نسبة النفقات الرأسمالية إلى الموازنة %
1,503.0	1,256.0	1,049.0	1,016.0	940.2	927.0	النفقات الجارية
85.2	83.0	84.0	60.5	68.9	77.6	نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة %
						توزيع النفقات الجارية %
58.2	57.0	59.7	63.4	59.8	59.8	رواتب حكومية %
18.0	16.2	17.9	19.8	19.3	18.2	نفقات تحويلية %
23.9	26.8	22.4	16.8	21.0	21.9	نفقات تشغيلية %
1,562.0	1,266.0	1,037.0	1,053.0	1,363.9	1,136.2	إجمالي الإيرادات العامة
947.0	748.0	335.0	287.0	963.9	901.2	الإيرادات الجارية
751.0	615.0	276.0	200.0	847.8	782.0	إيرادات ضريبية
196.0	133.0	59.0	87.0	116.1	119.1	إيرادات غير ضريبية
615.0	518.0	702.0	667.0	400.0	235.0	منح لدعم الموازنة
202-	247-	212-	186-	0.1-	58.2-	عجز الموازنة (-)
1,450.0	1,285.0	1,156.0	1,217.0	836.0	566.0	الدين العام
5,113.6	4,728.8	4,266.4	4,422.1	4,591.8	3,857.4	إجمالي الموجودات
3,869.5	3,547.9	3,275.5	3,349.9	3,470.9	2,832.0	ودائع العملاء المقيمين
1,427.7	1,072.0	956.1	1,220.5	1,346.7	1,005.5	التسهيلات الإنتمائية منها :
1013.5	823.4	816.5	857.9	929.6	907.4	للقطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .

(\* تقدير التولية).